

اعتصام أمام «إسكوا» اليوم تضامناً مع الشيخ النمر

بكل قوة للدفاع عن حق الشعب في الاحتجاج والتعبير عن الرأي. وعندما كانت المنطقة على وشك الانزلاق إلى لغة العنف وكانت القوات الأمنية تتجه لشن حملة قمعية - معدة سلفاً - على شباب الحراك في العوامية، كانت كلمة الفصل للعلامة النمر الذي دعا شباب الحراك إلى عدم التظاهر، مؤكداً على سلمية أي حراك شعبي، في كلمته المشهورة: «إن زئير الكلمة أقوى في مواجهة أزيز الرصاص».

ومع إصرار السلطات السعودية على المعالجات الأمنية باستخدام السلاح، صعد الشيخ النمر من مواقفه وخطاباته التي عارض فيها في شكل صريح التمييز السلطوي ومصادرة الحريات والاستئثار بالثروات والمناصب.

وفي الثامن من تموز 2012، أقدمت القوات السعودية على اعتقال الشيخ النمر بعد أن فتحت عليه الرصاص في كمين نصب له على الطريق العام وهو في سيارته، فأصيب على إثرها بأربع رصاصات في فخذه الأيمن، وقامت باختطافه من موقع الجريمة، فأقدا لوعيه لتقلقه إلى المستشفى العسكري في الظهران وبعد ذلك إلى مستشفى قوى الأمن في الرياض ثم إلى سجن الحائر.

وفي آذار عام 2013 بدأت الحكومة السعودية أولى جلسات محاكمته ومن دون خبر سابق لذويه، وقد طالب المدعي العام بإقامة حد الجراية (القتل) على الشيخ النمر، وساق في حقه تهماً ملفقة وكاذبة وفق تأكيد محامي الدفاع وعائلة الشيخ النمر.

وفي الخامس عشر من تشرين الأول 2014 أصدرت المحكمة الجزائية في الرياض حكماً بالإعدام في حقه «بالقتل تعزيراً»، بعد رفض دعوى المدعي العام بإعدام الشيخ النمر حد الجراية.

استكاراً لحكم الإعدام الذي أصدرته السلطات السعودية في حق رجل الدين الشيخ نمر النمر، تنظم لجنة التضامن مع الشيخ نمر النمر، اعتصاماً صباح اليوم الجمعة أمام مبنى «إسكوا» في وسط بيروت، يذكر أن الشيخ نمر باقر النمر هو شخصية دينية وسياسية سعودية، عرف بحراكه السلمية الجريء رفضاً للديكتاتورية والإقصاء والتهميش، وقد تسببت مواقفه الجريئة باعتقاله بعد إطلاق الرصاص عليه وصولاً إلى إصدار حكم الإعدام في حقه.

ولد الشيخ نمر في منطقة العوامية - وهي إحدى مدن محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية. تلقى علومه الأولى في مدينة العوامية، ثم هاجر إلى إيران حيث درس العلوم الدينية في حوزة الإمام القائم العلمية، والتي انتقلت بعد عشر سنوات تقريباً إلى منطقة السيدة زينب في سورية.

بعد حصوله على مرتبة الاجتهاد شرع في تدريس العلوم الدينية إلى جانب العمل الرسالي. وفي عام 2011، مع تهوي الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر ومع بداية الحراك الحزبي كسر الشيخ النمر الحظر الرسمي الذي فرضته السلطات السعودية على ممارسته للخطابة والتدريس منذ آب عام 2008، إذ كان يستهل خطاباته بالحديث عن الحرية السياسية ومحوريتها في التغيير السياسي.

ومع دخول قوات درع الجزيرة، وعلى رأسها القوات السعودية، إلى البحرين انتسعت رغبة الحراك والاحتجاجات في القطيف على التدخل العسكري لقمع الاحتجاجات الشعبية السلمية في البحرين، فقاملها السلطات السعودية باعتقال مئات من الشباب لمشاركتهم في الاحتجاجات وقد تصدى الشيخ النمر

البناء

في اليوم الأول من مؤتمر «الطائف بعد ربع قرن على إعلانه»: تشديد على أنه خطوة أساسية نحو إقامة نظام سياسي ودستوري

ولفت ممثل حزب الكتائب الوزير السابق سليم الصايغ «أن اكتشاف الساحة الداخلية أدى إلى تأخير عملية انثاق السلطة تحت ذريعة قانون الانتخاب أو ظروف أمنية، وبالتالي أتى بالتصديق على طبع من فضة في ظل انقسام وطني قل نظيره في تاريخنا الحديث».

وفي الجلسة الثالثة التي خصصت للهيئات الدينية وإدارها النائب غسان منجيب، تحدث ممثل طائفة الموحدين الدروز الشيخ سامي أبو المعنى، الذي دعا إلى «إقامة التوازن بين اتفاق الطائف وبين إجراء الإصلاحات والإيضاحات الضرورية بدل الانقضاض عليه».

وأما ممثل دار الفتوى الإسلامية محمد السماك على «أن أهمية الطائف تكمن في أنه وضع آلية دستورية لإدارة التعددية مبنية على احترام التعدد وإدارة التعدد».

واعتبر ممثل المجلس الشيعي الأعلى المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبال «أن لبنان باتفاق الطائف بدأ تركة أكثر منه وطناً، وشراكة طوائف أكثر منه شراكة حقوق».

ورأى ممثل الطائفة المارونية المطران سمير مطوم «أن الطائف الوثيقة الوثيقة التي شكلت النجم أمة أسس نظام غير قابل للتشغيل بطريقة طبيعية، إذ لا رأس له ولا مرجعية قادرة على أخذ القرارات النهائية وحسم الأمور في حالة الخلاف بين المؤسسات الدستورية أو المسؤولين عنها».

الجلسة الرابعة

أما الجلسة الرابعة التي خصصت للهيئات المدنية فقد أدارتها أربا أككجي. وتحدث خلالها ممثل دار الندوة الوزير السابق بشارة مرهج الذي اعتبر «أن الطائف تسوية تقليدية لم تلب المطالب الكلية لأي من الفريقين وإنما لاستمهاً وقدمت لكل منها بعض المطالب التي تمكنت من تبرير الإقبال عليها».

وقال: «لا يمكن في الظروف الحالية تجاوز الطائف وإيجاد بديل منه».

كما تحدث خلال الجلسة ممثل المجلس الثقافي للبنان الجنوبي عبدالله زرق وممثل الحركة الثقافية - انطلايق عصام خليفة، ممثل الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عدنان ملكي، ممثل تيار المجتمع المدني باسل عبدالله، ممثلة الهيئات النسائية لميا عسيران، وممثل اتحاد الشباب الديمقراطي حسان زيتون.

واعتبر ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي بهاء أبو كروم «أنه لا يمكن الحكم على جدوى اتفاق الطائف كإطار سياسي يؤمن الاستقرار من دون تبني قراءة واضحة للأزمة التي تمر بها البلاد حالياً»، لافتاً إلى «أن مجمل الأسئلة المتعلقة بتجربة الطائف خلال ربع قرن على إعلانه لا يمكن فصلها عن أداء القوى السياسية

واعتبر ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي بهاء أبو كروم «أنه لا يمكن الحكم على جدوى اتفاق الطائف كإطار سياسي يؤمن الاستقرار من دون تبني قراءة واضحة للأزمة التي تمر بها البلاد حالياً»، لافتاً إلى «أن مجمل الأسئلة المتعلقة بتجربة الطائف خلال ربع قرن على إعلانه لا يمكن فصلها عن أداء القوى السياسية

هناك مناطق رمادية تشوب وثيقة الوفاق الوطني والأخطر الممارسة الخاطئة أو الانتقائية أو المغرضة لمندرجاتها وأحكام الدستور المنبثقة منها

التي شاركت في الحكومات المتعاقبة بعد الطائف». وقال: «لا يرى أن الظروف التي يمر بها لبنان والمنطقة اليوم هي مناسبة لفتح نقاش يتعلق بالبحث عن صيغة بديلة للطائف أو حتى بالبحث عن إدخال تعديلات جوهرية عليه».

والتقى ممثل الطاشناق النائب السابق جاك حو خديان مداخلتة قال فيها: «تؤيد اتفاق الطائف بكامل مندرجاته وتطالب بتطبيق بقية بنوده التي لم تنفذ بعد ومنها إعادة النظر في التقسيمات الإدارية وبالتالي إعادة توزيع الدوائر الانتخابية في شكل يؤمن التمثيل الصحيح لجميع فئات الشعب اللبناني تطبيقاً لروحية الطائف». كما طالب «بقانون انتخابي جديد وعصري يؤمن صحة التمثيل لجميع الطوائف، وباللامركزية الإدارية، وبتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية لجهة أن لا تترجم الاستشارات الاستثنائية بنتائجها». وأضاف: «إذا فتحنا باب التعديل نكون قد شرعنا الأبواب واسعة أمام تعديلات تقود إلى إلغاء الطائف».

استهل مؤتمر «اتفاق الطائف بعد ربع قرن على إعلانه» اليوم الأول من أعماله أمس، بجلسة أولى أدارها طلال الحسيني وخصصت للنقوى السياسية وجاءت في سمين، تحدث في القسم الأول ممثل تيار المستقبل النائب سمير الجسر، لافتاً إلى «أن الإصرار على الديمقراطية التوافقية من خلال تعطيل الحياة السياسية بما لم يأت به نص، يعتبر تحريفاً للديمقراطية البرلمانية وتعطيلاً للسلطة التنفيذية».

ورأى الجسر «أن العدل والمساواة في الإنماء المتوازن وفي تحقيق العدالة الاجتماعية بقيا شعاراً»، معتبراً «أن المطلوب تصحيح التطبيق في مجال النظام الديموقراطي البرلماني والإدعاء المتوازن».

من جهته، شدد ممثل التيار الوطني الحر الوزير السابق سليم جريصاتي على «إعلاء» رئيس الجمهورية الشرعية الشعبية المباشرة والوسائل الدستورية الكفيلة بتكثيفه من القيام بدوره في انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب يحصن الموقع والدور والرمزية والقيم».

ورأى جريصاتي «أن هناك مناطق رمادية تشوب وثيقة الوفاق الوطني، والأخطر الممارسة الخاطئة أو الانتقائية أو المغرضة لمندرجاتها وأحكام النظام المنبثقة عنها»، مؤكداً «ضرورة إيجاد تحديد دقيق ومعايير لا تحتمل التأويل ومفهوم على خروج أي سلطة عن ميثاق العيش المشترك».

ولفت إلى «غموض آلية الاستشارات السياسية المزمرة، وتغلت مهل التكليف والتأليف وتصريف الأعمال بالمعنى الضيق من أي صواب زمني، والتباس علاقة رئيس الجمهورية برئيس مجلس الوزراء في أكثر من موقع».

من جهته اعتبر ممثل حركة أمل عضو هيئة الرئاسة قبال قبال «أن اتفاق الطائف كان أكبر وأوسع تعديل دستوري في لبنان منذ وضع الدستور اللبناني الأول، وأحدث خطوة مهمة على صعيد الإصلاحات الدستورية لا سيما التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية»، مشيراً إلى «أن الطائف كان خطوة أساسية باتجاه إقامة نظام سياسي ودستوري يختلف عما سبق لكن الممارسة لم تكن منسجمة مع النصوص».

ورأى ممثل حزب الله النائب نواف الموسوي «أن المسؤولية الوطنية تقترض بالوقى السياسية على تبيان رؤاهما تنحية خلافاتها جانباً والإصطاف في جبهة واحدة للقضاء

خرج عن صمته بعد «تصريحات ريفي الشادة» نافياً ضرب ضو

فتوش: الموظفة رفضت تسجيل شكوي ضد فرعون بجرم الزنا وتدخل وزير العدل لدى القضاء عطل رفع الحصانة عنه

زحلة - أحمد موسى

بعد أن التزم الصمت تجاه الحملة الإعلامية العنيفة عليه واتهامه بضرب الموظفة في قصر العدل، قرر النائب نقولا فتوش الرد على ما وصفه «الحملة الإعلامية السعורה والضراء المبرجة» من غرفة إعلامية بسوءه في لبنان، خارجية وداخلية، وذلك بعد تصريحات وزير العدل أشرف ريفي «الشادة» في هذا الموضوع، نافياً أن يكون قد ضرب الموظفة التي رفضت تسجيل شكوي كان يريد تسجيلها ضد وزير السياحة ميشال فرعون بوكالته عن زوجته بجرم الزنا.

وأكد فتوش في مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في زحلة، أن خلفيات الحملة عليه «ظاهرها الإشكالي البسيط المتفعل وجوهرها النيل من موافقي الوطنية السياسية الإنقاذية ولا سيما اقتراح قانون التمديد للمجلس النيابي الذي هو بمثابة الدفاع المشروع لمصلحة العدل العليا وسلامة الوطن».

وروى فتوش تفاصيل الإشكال قائلاً: «حضرت إلى قلم النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان لتقديم شكوي جزائية، هي الثالثة متخذاً صفة الإدعاء الشخصي، ودخلت إلى المكتب

لتسجيل الشكوي ولم يكن يوجد فيه أي محام أو مراجع أو صف على الإطلاق، أو صاحب دور، في حين استمرت الموظفة غير مكترثة وتجاوزت حدود الأداء الوظيفي، فطلبت منها تسجيل الشكوي فقالت لي انتظر دورك قلت: أي دور ولا يوجد أحد، ثم عدت فقلت لها: أنا المحامي والوزير والنائب نقولا فتوش.

فجبت: لدي معاملات قبال شكواك انتظر دورك. عندها قلت: غصبا عن ريقك» مفروض تسجيل الشكوي إذا كنت تتصرفين هكذا مع محام ونائب وكيف تتصرفين مع المواطنين، مع العلم أنها الشكوي الثالثة في ذات الموضوع قبال شكواك تقدم لديها».

وأضاف: «عندها رمت الشكوي في وجهي وقالت: لن أسجلها روح الشكوي»، ارتفع صوتي ولم أضربها وهذا ثابت في اعترافها أنني حاضرت صفيها وغادرت مكتبها إلى مكتب النائب العام الاستئنافية الأستاذ كلود كرم، ولقد صدق الإمام علي عليه السلام حين قال: «من استغضب ولم يغضب، ولا كرامة له».

وتابع فتوش: «فقدت للنائب العام التصرف الشاذ والمهين للموظفة فاستدعاهما واعترفت أمامه أنها لا تعرفني فطلب منها الاعتذار، فاعتذرت وطلب منها تسجيل الشكوي فسجلت وأعدت إلى مكتب حضرة العدل الذي توجه إلي متمنيا اعتبار الموضوع منتهياً وعدم تقديم أي شكوي، فقلت له: «بتمون»، وأخذت رقم الشكوي وعلامة المكتب».

وتاب فتوش: «فقدت للنائب العام التصرف الشاذ والمهين بالصمت «الزماما مني بما وعدت به حضرة النائب العام، لكن بعد حضور وزير العدل أشرف ريفي إلى مكتب وضو وتصريحاته



فياض



قربان

والصراع، لأننا شعب يحب حياة العز والحرية.

وقالت: ما ترونه يحصل في العراق والشام، وما يحصل في فلسطين المحتلة على أيدي اليهود، رأيت مناهجه في لبنان، في مجزرة حلبا وفي نهر البارد، وفي بعض مناطق الشمال، وفي عرسال خصوصاً، فما حصل بحق ضباط وعناصر الجيش اللبناني والقوى الأمنية هو الإرهاب بعينه، وحيال هذه الظائع لا يمكن الركون إلى بدعة «النأي» ولا إلى بدع الحيداء، ونظرية القوة في الضعف، بل المطلوب ممارسة القوة وحشد كافة الطاقات في هذا المواجهة، تماماً كما واجهنا العدو اليهودي، وحزبنا معظم الأرض اللبنانية من الاحتلال بقوة المقاومة والصمود.

وختاماً تقدمت قربان باسم رئيس الحزب النائب أسعد حرزاد وباسم القيادة الحزبية وكمل القوميين الاجتماعيين، بأحر التحازي من عائلة الرحلة وآل فياض وعموم أهالي مجدبلعنا.

كلمة العائلة

والتقى نجل الفقيدة باسم فياض كلمة تحدث فيها عن والدته التي كافحت في الحياة وتاضلت وعلمت أبناءها قيم البذل والعطاء، وكانت المرشدة إلى فضائل النهضة التي تشكل فضائل للحياة الاجتماعية المتميزة، مبيناً بصيرها وجهودها، وجمعها بين دورها كام ورفيقة مناضلة في صفوف النهضة.

وأختتم كلمته شاكراً الحاضرين وكل الذين واسوا العائلة في مصابها الأليم.

التي تشارك الزوج أعياء النضال والتضحيات، ومثالا للام التي تترعى أبناءها فتحتفهم على النضال والعطاء. وهي قدوة للرفيقات القويات وللأمهات المناضلات، فقد جسدت سلوكها وحضورها ومناقبيتها المتميزة نموذجاً للمرأة المعطاءة وصاحبة الدور الريادي في المجتمع، فكانت شريكة حقيقية في تحمّل المسؤولية وتربية عائلة قومية اجتماعية.

وقالت قربان: إن بلادنا اليوم في عين عصا الإرهاب والتطرف، الذي يستهدف وجودنا ووجود الإنسانية جمعاء. إنها حرب الإرهاب والتطرف، وهي نسخة عن الحرب اليهودية التي اقتلعت شعبنا من فلسطين وارتكبت أفقر المجازر من دير ياسين إلى غزة... مروراً بقلنا والمصوري، إنها حرب الإبادة والإلغاء التي تستهدف شعبنا وبلادنا وحضارتنا وتاريخنا وإنساننا.

وأضافت: ما من خيار أمامنا نحن أبناء الحياة، إلا التصدي بكل ما أوتينا من عزم وإرادة وإيمان بمبادئنا لهذا الإصراع ولمن يدعمه... فالإرهاب وادعموهم جميعاً مجرمون يستهدفوننا لأننا مهد الحضارة والنموذج الأزلي للإنسانية. وتوجهت قربان إلى الحضور بالقول: إن دعوتنا اليوم إلى أبناء شعبنا وإلى كل أحرار العالم أن انخرطوا جميعاً في معركة مواجهة الإرهاب والتطرف، وبتأطروا في جبهة شعبية لمكافحة الإرهاب، فهذه دعوة حزينا لأن المسؤولية الوطنية والقومية هي الدفاع عن الوجود، ونحن ندافع عن وجودنا بالمقاومة

حملة تضامنية مع سعدات وعبدالله



من فعاليات الحملة التضامنية

وشارك في هذه الوقفة الوزير السابق عصام نعمان وروبير عبدالله وممثلو مؤسسات فلسطينية ولبنانية وأهالي الخيميات.

والتقى حسن صبرا كلمة الملتين، مشدداً على «ضرورة العمل لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين وأحمد سعدات ورفاقه من سجون الاحتلال، وجورج عبدالله من السجون الفرنسية».

بدعوة من «حملة التضامن» مع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، ورفاقه في سجون الاحتلال، والحملة الدولية لإطلاق جورج عبدالله، تم تنظيم وقفة تضامنية في شارع الحمرا في بيروت أمس، حيث تم وضع زنازة افرادية كرمز للتعبير عن رفض التضامنين للأسر وللمعاناة الأسرى.

فرعون في مجمع سياحي في طرابلس والصورة أبلغ من الكلام وهي مبرزة كستند (...) علماً أن وزير العدل يحلوه له التواجد حيث يحمي اعتداءات المخالفات على الاملاك الحزبية».

واعتبر فتوش «أن تدخل وزير العدل لدى القضاء والقضاة في شكل سافر واستقزازي، حال دون إحالة الشكويين إلى المجلس النيابي لرفع الحصانة عن الوزير فرعون، وسامح مساهمة فاعلة في تعطيلها»، لافتاً إلى «أن وزير العدل في إحدى المناسبات شكك في الأحكام القضائية المبرمة الصادرة عن المجلس العدلي وهذا ضرب للسلطة القضائية وضرب مصدقية لبنان، وإنه لا يستحق أن يحمل اسم دولة القانون». وتوجه إلى ريفي قائلاً: «يا معالي الوزير إياك أن تصطاد معي».

وانتقد فتوش موقف نقيب المحامين جورج جريج معتبراً أنه «كان الأجدر به أن يتصل بي ليكشف لي الحقيقة، وما تعرضت له من إساءة لأن يسارع إلى القول في الصحف: إننا التزمت مثال بقراها الإذاعة وتعامل القضاء مع القضية استناداً إلى القانون، فإن فتوش سيحضر إلى التحقيق أمام القضاء مثله مثل أي مواطن، والقاضي يحكم».

وأردف فتوش: «حضرة النقيب، أعترت باسمي وكنتي ولكن درجاتي العلمية التي تفوق درجاتك بكثير تقرض عليك احترام المراكز والألقاب»، مؤكداً أنه كان على النقيب استدعاء المحامي أسعد غنام وأعلمه بأنه «لا يحق له قبول دعوى من دون إذن النقيب، وممنوع عليه الحديث عن محام في الإعلام في صورة مليشومية». وقال: «أنا لم أنظر إلى السيدة مثال ضو كامرأة بل نظرت إليها كموظفة».

وتوجه فتوش إلى «الزملاء النواب بعدم تلبية دعوات وسائل الإعلام للظهور على شاشاتهم بعد تعرضهم لكرامتهم والقول بأنهم «128 حرامياً».

ريفي

ورد الوزير ريفي على النائب فتوش مكتفياً بتكرار اتهامه بالاعتداء وتوجه إلى ضو بالقول: «نحن مع قضيتك إلى النهاية، كي تستردى حقا وكرامتك بالقانون، والقضاء سيعدون المرجع الوحيد لك ولكل لبناني تعرض لأي اعتداء، أيا كان المعتدي» كما ردّ النقيب جريج على فتوش قائلاً: «لم أسمع ولن أسمع خلال ولايتي بأي تطاول أو تحامل بلان من شرف المهنة ومكانة المحامين ونقيبهم، ولا فرق عندي مفاص المعتدي ومكانته».

وكانت قصور العدل شهدت اعتصامات رمزية بدعوة من الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة والجمعيات النسائية، تضامناً مع ضو التي أكدت رفع دعوى قضائية ضد فتوش «لتأخذ العدالة مجراها القانوني ولنيل كل صاحب حق حقه».

«يونيفيل»

وأصدرت قوة «يونيفيل» البحرية بياناً أعلنت فيه أنها تشارك في عملية بحث وإنقاذ في عرض البحر عن حطام الطائرة، لافتاً إلى أن سفن قوة «يونيفيل» البحرية تمكنت عند الساعة العاشرة والنصف من مساء أول من أمس، من سحب حطام الطائرة من البحر.

مشكلة تقنية في الطائرة». وقد نفذت المديرية العامة للطيران المدني خطة الطوارئ المعتمدة في المطار للمساعة وعرضيات البحث والإنقاذ حيث تم تحديد إحداثيات مكان اختفاء الطائرة في الأجواء القبرصية.

كما تم الاتصال بغرفة عمليات القوات الجوية وكذلك البحرية التابعة للجيش اللبناني التي تواصلت بدورها مع قوات البحرية التابعة لـ«يونيفيل» والمعاملة في المياه الإقليمية اللبنانية وذلك للمشاركة في عمليات البحث والإنقاذ.

ولفت الهيبي إلى ورود معلومات «من مركز عمليات البحث والإنقاذ القبرصي عن العثور على بعض الأجزاء من حطام الطائرة المكتوبة في المياه الإقليمية القبرصية،

وفي التفاصيل، «أن الطائرة أقيعت من مطار بافوس عند الساعة 6.30 مساء بالتوقيت المحلي في رحلة تستغرق حوالي ساعة وعشرين دقيقة تقريبا. ولكن وبعد 44 دقيقة من إقلاعها وفيما كانت تحلق على ارتفاع 7008 قدم في الأجواء القبرصية وعلى مسافة 27 ميلا بحريا من حدود الأجزاء اللبنانية مع قبرص، فقدت عن شاشة الرادار في بيروت وشاشة الرادار في قبرص حيث كانت لا تزال مع مراقبة قبرص. وعلى الفور، بادرت مراقبة بيروت بالاتصال بمراقبة قبرص للاستفسار عن سبب اختفاء الطائرة عن شاشة الرادار

فتبينت أن مراقبة قبرص فقدت الطائرة أيضا عن شاشة الرادار كما فقدت الاتصال اللاسلكي معها بعد دقيقتين من آخر اتصال بينها وبين قائدها الذي أبلغ مراقبة قبرص عن وجود فاجعت عائلة رجل الأعمال اللبناني جورج عبيج وأصدقائه وأقاربه بخبر مقتله، بعد أن تم العثور على جثته في المياه الإقليمية القبرصية بعد أن كان متوجها إلى بيروت على متن طائرة تدريب قبرصية. وأصدر المدير العام للطيران المدني دانيال بياتا توصيحا حول مجريات الحالة وجاء فيه أنه «في تمام الساعة السابعة والدقيقة الرابعة من مساء الأربعاء 2014/10/22» فقدت طائرة قبرصية تسجيلها 5BCJ-j من طراز 42AD DIAMOND، ذات محركين، على متنها طياران أحدهما لبناني يدعى جورج عبيج وآخر قبرصي الجنسية ويدعى أغوستيوس افغوستي، وذلك أثناء رحلتها من مطار بافوس في قبرص إلى مطار بيروت الدولي».